(مرفق رقم 2)

جامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي

- ادارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

معالي الدكتور/ خالد علي الفاضل

وزير النفط ووزير الكهرباء والماء

دولة الكويت

رئيس الدورة الثانية عشرة

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة معالي
وزير النفط ووزير الكهرباء والماء

في الدورة الثالثة عشر
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء
5 نوفمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً وأن أهنئكم بمناسبة المولد النبوي الشريف، مولد خير الأنام وخاتم المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام، وكل عام وأنتم بخير.

كما يطيب لي في مطلع كلمتي أن أوجه جزيل الشكر والتقدير لمعالي السيد/ أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية على الجهود الكبيرة التي يقوم بها مع أصحاب السعادة الأمناء العامين المساعدين ،وبشكل خاص سعادة الدكتور كمال حسن علي الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإقتصادية.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى معالي السادة الوزراء العرب ولرئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء و لجميع ألأعضاء والأمانة الفنية للمجلس واللجان المنبثقة وفرق العمل على الجهود الكبيرة التي قاموا بها لتحقيق التقدم في كافة المواضيع والأعمال التي تقع ضمن أهداف هذا المجلس الموقر وتندرج ضمن جدول أعماله واختصاصاته.

أصحاب المعالي والسعادة

إن جامعة الدول العربية تسعى وبشكل دائم لمواكبة التطورات واستخدام الطاقة المتجددة والاهتمام بالاعتبارات البيئية في قطاع توليد الطاقة ، وكما نعلم جميعا ان قطاع الكهرباء يعتبر من أكبر القطاعات نمواً في الدول العربية، لذا فإنه من الأهمية بمكان الاهتمام بالصناعات العربية في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء ودعم القطاع الخاص للاستثمار والمشاركة في مختلف مجالاته، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية لتحقيق أقصى فائدة من التطور التكنولوجي المستمر في قطاع الكهرباء وتقنياتها في شتى أنحاء العالم. وأن العمل في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة يتطلب التركيز والاعتناء ببرامج ترشيد الاستهلاك وكفاءة استخدام الطاقة لتلك البرامج من انعكاسات إيجابية في المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق القيمة الاقتصادية المثلى.

أصحاب المعالي والسعادة

إن منظمتنا العربية تمر بالكثير من التغييرات والتي تؤثر على قطاع الكهرباء، فالطاقة هي المحرك الرئيسي للكثير من الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدعو لتظافر الجهود وتحقيق استراتيجية شاملة تكفل لبلداننا القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من خلال مشاريع متعددة يراعى فيها الحلول الذكية وكفاءة الطاقة واستخدام التقنيات الحديثة وكذلك إدخال مشاريع طاقة متجددة بهدف الحفاظ على البيئة وتقليل الاعتماد على الوقود الإحفوري ، وقد بدأت دولة الكويت بتطبيق ذلك من خلال افتتاح مجمع الشقايا للطاقة المتجددة تحقيقاً لرؤية

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، بأن تكون ما نسبته (15%) من إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية في الدولة من الطاقة المتجددة وذللك بحلول عام 2030.

وفي إطار التعاون العربي المشترك، قامت دولة الكويت متمثله بوزارة الكهرباء و الماء باستضافة فعاليات المنتدى العربي الرابع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب تحت شعار **"الطاقة المستدامة: الاستثمار- التشغيل- التكنولوجيا"** ، وقد حضر المنتدى نخبة من الخبراء والمختصين، ونوقشت من خلال ها المنتدى موضوعات عدة تنسجم مع شعاره الذي يسعى لدفع معدلات الاستثمار وتسهيل وسائله وتوفير متطلباته في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

أصحاب المعالي والسعادة

اسمحوا لي أن اعرب عن سعادتي للمراحل التي وصلت إليها الموضوعات المطروحة للمناقشة في الدورة الثانية عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء وأبرزها إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، فبعد أن تم التوقيع على مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء من ستة عشر دولة عربية تم الآن الوصول إلى النسخة النهائية من الاتفاقية العامة واتفاقية السوق وهو الأمر الذي يعد إنجازاً عظيماً يمهد الطريق لاستكمال الخطوات المطلوبة في سبيل الإنتهاء من وثائق حوكمة السوق العربية للكهرباء.

والآن اسمحو لي ان أعلن انتهاء الدورة الثانية عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، وأعلن عن تسليم رئاسة الدورة الثالثة عشر للمجلس لبدء اعمال الدورة الثالثة عشر منه متمنياً للدورة القادمة كل التوفيق والنجاح،

ختاما أصحاب المعالي والسعادة، باسمكم جميعا أكرر الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجميع العاملين فيها ومعها، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً وأن ينعم على وطننا العربي بالسلام ودوام التقدم والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(مرفق رقم 3)

جامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي

ادارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

معالي المهندس/ عبد المجيد محمد حمزة

رئيس مجلس الإدارة بالشركة العامة للكهرباء

دولة ليبيا

رئيس الدورة الثالثة عشرة

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

معالي المهندس/ عبدالمجيد محمد حمزة
رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء
بدولة ليبيا

رئيس الدورة الثالثة عشرة
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر جامعة الدول العربية القاهرة 2019/11/05م

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الخلق أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين "

- إخواني أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء.
- معالي رئيس الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء المهندس/ خالد الفاضل وزير النفط وزير الكهرباء والماء بدولة الكويت.
- معالي رئيس المكتب التنفيذي الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية.
- معالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.
- أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة.
- ممثلو المنظمات والهيئات واللجان والاتحادات العربية المشاركة.
- الحضور الكرام.

إسمحوا لي وبالنيابة عنكم أن أتقدم بجزيل الشكر لأخي معالي الوزير/ خالد الفاضل لحسن إدارته خلال فترة ترأسه للدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء ومابذله من جهد دؤوب في سبيل تطوير العمل العربي المشترك بقطاع الكهرباء وما تحقق من إنجازات خلال العامين الماضيين والجهود المبذولة لتحقيق الأمل المنشود في إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء. وأتمنى له ولدولة الكويت الشقيقة دوام التقدم والازدهار.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي رئيس المكتب التنفيذي المهندس/ محمد شاكر ، على المجهودات الكبيرة التي بذلها لدفع العمل وتذليل الصعوبات ، متمنيا له وافر الصحة والتوفيق ، والشكر موصول لمعالي الوزراء أعضاء المكتب التنفيذي والسادة الخبراء.

كذلك أثمن عاليا الدور الذي تقوم به الأمانة العامة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والمتمثلة في الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ومدير إدارة الطاقة والخبراء والمختصين بالأمانة العامة والذين كان لهم الدور الكبير في المتابعة لقرارات المجلس والمكتب لتنفيذي ووضعها موضع التنفيذ وإعداد التقارير المعروضة أمام حضراتكم.

- أصحاب المعالي
- السيدات والسادة الحضور

نجتمع اليوم بعد أكثر من عامين .. فترة حافلة بالعديد من الاجتماعات والنشاطات ، وأهمها مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل والذي يوليه السادة ملوك ورؤساء الدول العربية اهتماما خاصا ، حيث يعتبر الربط الكهربائي أهم المشروعات التكاملية العربية والذي بدوره يمهد الطريق لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء بين الدول العربية ، تعتمد كما تعلمون ، على وجود إطار تشريعي ، وإطار مؤسسي متين يصحبهما بنية تحتية متكاملة .
وبهذه المناسبة يسعدني توجيه الشكر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على مايبذله في سبيل تنمية دولنا العربية ، وأتوجه بالشكر أيضا إلى البنك الدولي ، والمنظمات الاقليمية والدولية العاملة في مجال الطاقة.

لذلك لاننسى مجهودات المجلس الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمتمثلة في إنجازه للاسترتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وخطتها التنفيذية والاطار الإسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية للدول العربية.

- أصحاب المعالي
- السيدات والسادة الحضور

يأتي إنعقاد هذا المجلس الوزاري في خضم التطورات والإنجازات الكبيرة تشهدها المنطقة العربية في مجال الطاقة بشكل عام والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بشكل خاص والتحولات والإصلاحات في هذا القطاع ، سعيا لتحقيق تأمين الطلب على الكهرباء لجميع مواطنيها ، وبأسعار مناسبة ، وبطريقة مستدامة ، مع إنخفاض ملحوظ في سعر الكهرباء المنتجة بإستخدام المصادر المتجددة ، وأصبحت منافسة للطرق التقليدية في التوليد ، خصوصا وأنها اليوم تسمح لأي مستهلك أن يكون منتجا وليس كما هو معمول به ومسلم به سابقا ، ان الانتاج يكون من قبل محطات التوليد المركزية فقط.
إن مسار تطور الطاقة المتجددة في ليبيا مازال في بداياته حيث تم إعداد إستراتيجية وطنية للطاقات المتجددة والتي من المتوقع أنها سوف تخلق فرص كبيرة للإستثمار في السنوات العشر المقبلة خصوصا مع حرص الدولة على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص وصولا الى الأهداف الوطنية الموضوعة ، أما في مجال كفاءة الطاقة فقد قامت الشركة العامة للكهرباء بالتحول من الوقود الخفيف والزيت الثقيل إلى إستخدام الغاز الطبيعي حيث ازدادت نسبة مشاركة وقود الغاز الطبيعي في خليط الوقود من نسبة 40% سنة 2010

إلى حوالي 70% سنة 2018 مما أدى أيضا الى زيادة كفاءة وحدات التوليد بالمحطات الغازية.

إنه لايخفى على أحد أن مصادر الطاقة بمختلف أشكالها من الدعائم الاساسية لتحقيق برامج التنمية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وأن الطاقة الكهربائية والتي تعد الركيزة الاساسية لإحداث التنمية الشاملة في جميع المجتمعات ، وشريان التنمية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتعتبر مسألة أساسية للاستقرار.

- أصحاب المعالي
- السيدات والسادة الحضور

تشهد دورات المجلس المتعاقبة فعاليات هامة لعل أبرزها توقيع مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء التي وقع عليها رؤساء الوفود خلال الدورة السابقة (أبريل 2017) ، ويسعدني اليوم أن أوجه عنايتكم الكريمة أنه في ختام جلسة الإفتتاح هذه ، سنشهد إحتفالية للتوقيع على مذكرة التفاهم بين جمهورية مصر العربية ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، وهيئة الربط لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتطوير التعاون المشترك فيما بينهم . تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح.

أختتم كلمتي هذه ونحن نتطلع بتفاؤل الى مستقبل مشرق لقطاع الكهرباء يساهم في دعم وتطوير مشاريع التنمية الإقتصادية بدولنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

(مرفق رقم 4)

جامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي

ادارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

معالي الدكتور/ محمد شاكر المرقبي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

رئيس المكتب التنفيذي

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

جمهورية مصر العربية

كلمـة

معالي رئيس المكتب التنفيذي

السـيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبى

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

بالجلسة الافتتاحية

لاجتماعات المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فى دورته الثالثة عشر

مقر الامانة العامة

جامعة الدول العربية

٥ نوفمبر ٢٠١٩

٤ نوفمبر ٢٠١٩
الساعة السابعة مساءاً

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس المجلس الوزاري العربى للكهرباء.

معالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية.

معالى الدكتور/ الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشئون الكهرباء.

السيدات والسادة الحضور:

يسعدني ويشرفنى أن أرحب بحضراتكم جميعاً فى وطنكم الثاني مصر كما يشرفنى بالاصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء المكتب التنفيذي أن أتقدم لمجلسكم الموقر بخالص الشكر والتقدير لدولة الكويت لرئاستها للدورة السابقة للمجلس.

كما يسعدنا تهنئة دولة ليبيا لرئاستها الدورة الحالية للمجلس داعيين الله عز وجل لها بدوام التوفيق.

ولا يفوتني أن أتقدم بإسمكم جميعاً بالشكر لمعالي السيد الدكتور/ كمال حسن علي- على مجهوداته الكبيرة المبذولة والتي كان لها أكبر الأثر في دفع العمل وتذليل العقبات أمام الإنجازات العديدة التي يقوم بها القطاع الاقتصادي بالجامعة العربية خلال الفترة الماضية داعين الله له بدوام الصحة والعافية والتوفيق، والشكر موصول للسادة الوزراء أعضاء المكتب التنفيذى والسادة الخبراء الذين يعكفون على متابعة قرارات المجلس والمكتب التنفيذى ووضعها موضع التنفيذ وإعداد التقارير المعروضة على حضراتكم، وأيضاً يسعدنا جميعاً أن نرحب بمشاركة السادة ممثلى المنظمات والهيئات والإتحادات العربية والدولية لمشاركتهم فى الدورة الحالية.

أصحاب المعالى الوزراء

السيدات والسادة الحضور.

أسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز مع حضراتكم أهم ما قام به المكتب التنفيذى من أعمال بين دورتي المجلس الثانية عشرة والثالثة عشرة والاجتماعات التي تمت علي مستوي لجان الخبراء وفرق العمل والمكتب التنفيذي وكذلك أهم الندوات وورش العمل وأمام حضراتكم التقرير بالكامل.

فعلى صعيد موضوع السوق العربية المشتركة للكهرباء ودراسة الربط الكهربائي العربي الشامل والذى يحظى بإهتمام خاص من ملوك ورؤســـاء الدول العربية ونظراً لأهمية الطاقة الكهربائية ودورها الفعال فى دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية فالسوق العربية المشتركة تقوم على أساس وجود إطار مؤســســى قوى يصــاحبها بنية تحتية مكتملة تأخذ فى الإعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل الســوق وإطار تشريعى يقوم على أساس إعتماد أربع وثائق أساسية لحوكمة سوق الكهرباء وهى:

١- مذكرة التفاهم والتى كما تعلمون ســـيادتكم أنه قد صـــدر قرار مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة عليها (ســـبتمبر ٢٠١٦) والتى وقع عليها (١٤) دولة عربية على هامش المجلس الوزارى العربى الســابق فى دورته الثانية عشــر (أبريل ٢٠١٧) ثم تبع ذلك توقيع دولتين حتى وصل عدد الدول الموقعة عليها حتى الآن (١٦) دولة عربية.

٢- الإتفاقية العامة.

٣- إتفاقية السوق العربية المشتركة.

٤- قواعد تشغيل الشبكات العربية.

وتتويجاً للجهود التى بُذلت فقد باركت القمة العربية التنموية الإقتصـــادية والإجتماعية فى دورتها العادية الرابعة (الجمهورية اللبنانية يناير ٢٠١٩) الجهود التى يقوم بها المجلس الوزارى العربى للكهرباء لإنشــاء الســوق العربية المشــتركة للكهرباء، ورحبت بتوقيع الدول الأعضــاء على مذكرة التفاهم ودعتهم لتنفيذ ما جاء بها.

وفيما يخص الاتفاقية العامة واتفاقية الســـوق فقد تم عقد عدة إجتماعات للجنة التوجيهية والتي آخرها الاجتماع الرابع والعشـــرون بالكويت في أكتوبر ٢٠١٩ والذي خصـــص لمراجعة الاتفاقية العامة واتفاقية الســوق حيث تم مناقشــة الملاحظات الواردة على الاتفاقيتين وردود البنك الدولي عليها وعكس الملاحظات التي تم التوافق عليها على النسخة المحدثة من الإتفاقيتين.

وقد شـهدت الفترة الممتدة بين الدورتين عقد عدة إجتماعات لمتابعة موضـوع السوق العربية المشــتركة للكهرباء والأطر المؤســسـية والتشــريعية اللازمة وهنا أتوجه بالشــكر إلى البنك الدولى لمساهمته فى تطوير وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء، والشكر موصول للصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى على مجهوداته المستمرة لتعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي، ومســاهماته فى تغطية نفقات الخدمات الإســتشــارية لإعداد قواعد تشــغيل الشــبكات العربية وتمويل دراســة جدوى بدائل إنشــاء المركز التنســيقى الإقليمى للســوق والدعم الذي قدمه لتنظيم المؤتمر الإقليمى الأول لتفعيــل تجــارة الطــاقــة فى المنطقــة العربيــة المقرر عقــده غداً ٦ – ٧ نوفمبر ٢٠١٩ بالقاهرة.

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

وفى إطار اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة ٢٠٣٠ وفقاً لقرار المكتب التنفيذى للمجلس الوزارى العربى فى دورته الرابعة والثلاثون (القاهرة ٢٠١٨/١١/٢٢)، وكذا إعتمادها من القمة العربية التنموية والإقتصـادية والإجتماعية بالجمهورية اللبنانية يناير ٢٠١٩ فسـيعرض على معاليكم النسـخة المحدثة من الخطة التنفيذية للإسـتراتيجية العربية للطاقة المسـتدامة ٢٠٣٠، وننتظر موافقة معاليكم عليها.

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

وإنطلاقاً من إهتمام المجلس الموقر بأهمية كفاءة الطاقة فى الدول العربية فقد قرر مجلسكم الموقر فى دورته التاسعة إعتماد يوم ٢١ مايو من كل عام كيوم عربى لكفاءة الطاقة حيث نظمت أمانة المجلس بالتعاون مع المركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الإحتفالية السابعة لليوم العربى لكفاءة الطاقة يوم ٢١ مايو ٢٠١٩ بالقاهرة تحت شعار "طاقة أوفر ... مستقبل أخضر".

وفى مجال تطوير رسم سياسات كفاءة الطاقة فى قطاع الكهرباء فى الدول العربية فسيعرض على حضراتكم النسخة المحدثة للإطار الإسترشادى العربى لكفاءة الطاقة الكهربائية،

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

وإنطلاقاً من الإهمية الإستراتيجية للجوء إلى الطاقة النووية كمصـدر لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بالنسـبة للدول العربية وضـرورة وضـع خطط مؤسـسـية متوسـطة وطويلة المدى فقد عقد المؤتمر العربى الرابع عشر للإستخدامات السلمية للطاقة الذرية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٦ – ٢٠١٨/١٢/٢٠ والذى صـــدر عنه عدة توصـــيات ولعل من أهمها تشـــجيع المؤسسـات البحثية فى الدول العربية لإجراء مشـاريع بحثية مشـتركة فى مجال التطبيقات السـلمية للطاقة الذرية.

وفى إطار إقرار المؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزارى العربى للكهرباء بدورية انعقاد المنتدى العربى حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية كل عامين فقد تم عقد المنتدى العربى الرابع بالمملكة الأردنية الهاشمية (عمان ١٠-١٢/١٠/٢٠١٧).

ويجرى حالياً الإعداد لعقد المنتدى العربى الخامس حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢ - ٢٠١٩/١٢/٤ والشكر موصول للهيئة العربية للطاقة الذرية لمجهوداتها فى مجال نشر إستخدام التقنيات النووية فى إنتاج الكهرباء وتحلية المياه.

وفى هذا الصدد أيضاً، تقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذى يتم إعداده بشكل دورى حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق بإستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر.

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

قد بات تغير المناخ أمراً واقعاً وهناك توافق على أن المناخ يتغير أساساً نتيجة للإنبعاثات التى يسببها الإنسان ولاشك أن التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية سيكون لها إنعكاسات سلبية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية والأنظمة الأيكولوجية الطبيعية فى المنطقة العربية وسوف يضيف تحدياً كبيراً إلى مجموعة التحديات التى تواجهها الدول العربية فى سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولذلك كان من الضرورى العمل على الإستفادة من الأنشطة المرتبطة بمجالى الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للمساهمة فى تقليل الآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخى وفى ضوء مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP22 نوفمبر ٢٠١٦ - COP23 نوفمبر ٢٠١٧ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨) فالأمر معروض على سيادتكم بتكليف أمانة المجلس الوزارى العربى للكهرباء بالتنسيق مع المجالس الوزارية المتخصصة تحت مظلة جامعة الدول العربية ومع الجهات المعنية بكل دولة عربية وإتخاذ ما يلزم من خطوات لتنفيذ إتفاق باريس فى إطار مخرجات مؤتمر الأطراف.

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

إن خطة التنمية المســتدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الســبعة عشــر والتى أقرتها كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ترسم خارطة الطريق بعيدة الرؤية وتسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على موارد كوكب الأرض والحرص على عدم إهمال أى منها لذلك أخذ الأهتمام العالمى فى الســنوات القليلة الماضــية بالتنامى بدراســة العلاقة المتداخلة بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء ونتج عن ذلك ما يعرف بمفهوم ترابط المياه والطاقة والغذاء (NEXUS).

وفى إطار الإجراءات الحثيثة التى أُتخدت نحو رفع الوعى ونشــر ثقافة موضــوع الترابط فى الدول العربية أود الإشــادة بمبادرة أمانة المجلس الوزارى العربى للكهرباء والمركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والأمانة الفنية للمجلس الوزارى العربى للمياه لتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول موضــوع الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء وفى هذا الصــدد وعلى هامش أسبوع القاهرة الدولى للمياه والتي عقد في ٢٠١٩/١٠/٢٠ تم عقد ورشة عمل حول موضوع الترابط بين القطاعات المياه والطاقة والغذاء والتي تم تنظيمها بالتعاون مع إدارة البيئة والإســكان والموارد المائية بجامعة الدول العربية والمركز الاقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولى GIZ.

هذا بالاضــافة إلى اســتعراض ما قامت به الأمانة بالتعاون مع الدول والمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية المختلفة ونخص بالذكر التعاون العربى الصــينى فتعلمون معاليكم بإنه بالتعاون مع جامعة الدول العربية إســتضــافت مصــر للدورة الســادســة لمؤتمر التعاون العربي الصــيني في مجال الطاقة تحت شــعار (حزام واحد، طريق واحد، وفرص اســتثمارية واحدة) في الفترة (٥-٢٠١٨/١١/٨) وسيعرض على معاليكم تقرير ملخص عن المؤتمر.

كما سيتم إستعراض موقف التعاون العربى الأفريقى والذى يُعد من أحد أهم مجالات التعاون القائمة تحت مظلة جامعة الدول العربية حيث صدر القرار رقم ٢٢٣٢ (مقر الأمانة: ٢٠١٩/٩/٥) للمجلس الإقتصــادى والإجتماعى على المســتوى الوزارى، والذى ينص على تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع مفوضــية الإتحاد الأفريقى لمواصــلة جهودهم المشــتركة لوضــع مشــروع خطة العمل العربية الأفريقية فى شــكلها النهائى تمهيداً لإعتمادها وفقاً لما نصــت عليه قرارات القمة العربية الأفريقية الرابعة فى مالابو ٢٠١٦.

وفي الختام

اسـمحوا لى باسـمكم جميعا أن أتقدم بالشـكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وعلى رأسـها معالى الأمين العام ومعالي الأمين العام المسـاعد للشـؤون الاقتصـادية وجميع العاملين معهم كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في الإعداد لاجتماعات هذه الدورة وزملائي أصحاب المعالي الوزراء والسادة الخبراء من الدول أعضاء المكتب التنفيذى.

كما أشـــكر الاتحادات والمنظمات على مجهوداتهم الدائمة لدعم أعمال المجلس الموقر، أسـأل الله أن يوفقنا جميعاً فى اتخاذ القرارات التي تحقق تطلعات أمتنا العربية فى إنشـاء السـوق العربية للكهرباء ودفع التعاون المثمر بين بلادنا في جميع المجالات.

وأشكركم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(مرفق رقم 5)

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

سعادة السيد/ بول نومبا أوم

المدير الإقليمي للبنية التحتية

في مجموعة البنك الدولي

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

القاهرة، مصر 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

كلمة السيد بول نومبا أوم المدير الإقليمي للبنية التحتية في مجموعة البنك الدولي

صباح الخير

أصحاب المعالي،

السيد عبدالحميد محمد حمزه،

رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء بدولة ليبيا

رئيس الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

الوزراء العرب والحضور الكرام

السيدات والسادة،

يُشرِّفني أن أنضم إلى الاجتماع الثالث عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء اليوم.

اسمي بول نومبا أوم، وأنا كاميروني، وأشغل منصب المدير الإقليمي للبنية التحتية في مجموعة البنك الدولي.

وأنا هنا اليوم ممثِّلا للسيد فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السيدات والسادة.

إن منطقتكم تمتلك ما يقرب من 300 جيجاوات من القدرات المُركَّبة لتوليد الكهرباء.

ومع ذلك، فإن قدرات الربط البيني المتاحة لنقل الكهرباء عبر الحدود لا تتجاوز 15.8 جيجاوات، ولا يجري استغلال سوى جزء ضئيل من تلك القدرات تجاريا.

وحينما يتحقَّق الربط البيني الكامل في المنطقة، فإنها ستصبح ثاني أكبر سوق إقليمية للكهرباء بعد سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يسمح لها بالتنسيق والتفاعل مع شبكات تجميع الكهرباء في أفريقيا وأوروبا وآسيا.

وأستطيع القول بناء على خبرتي في مشروعات التكامل في العديد من مناطق العالم إن هذه الدورة قد تكون معلما مهما على الطريق نحو تحويل رؤية سوق الكهرباء العربية المشتركة إلى حقيقة واقعة.

وهذه الفعالية دليل على ضخامة المسعى الذي شرعتم في اتخاذه أنتم قادة قطاع الطاقة بالعالم العربي لإقامة سوق مشتركة للكهرباء من أجل 413 مليون مواطن عربي بأكثر السبل كفاءة واستدامة.

بيد أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال لتقوية وتوسيع خطوط الربط البيني لشبكات الكهرباء، وإحداث زيادة كبيرة في مستوى استغلال الخطوط القائمة لنقل الكهرباء عبر الحدود.

السيد حمزه

إن الفضل في هذه الفعالية اليوم يرجع إلى العمل المتميز الذي اضطلعت به حتى الآن جامعة الدول العربية بوصفها أبرز الداعين إلى هذا الجهد من أجل التكامل بين الأسواق، وإلى نطاق الفرص التي يتيحها عملنا المشترك في هذا المجال مستقبلا، وهو ما يُبشِّر حقا بخير وفير.

لقد كانت رحلة طويلة للوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم. ويرجع تاريخ جهودنا المشتركة لإقامة سوق كهرباء متكاملة للمنطقة إلى عام 2013، وإلى الاختتام الناجح لبرنامج تعاون البنك الدولي مع جامعة الدول العربية الذي أرسى إطار الحوكمة لسوق الكهرباء العربية المشتركة.

وفي عام 2016، وسَّع البنك الدولي نطاق التعاون مع الجامعة العربية من خلال مبادرة منصة تنشيط تجارة الطاقة في المنطقة العربية. وتم إعداد وثائق الحوكمة الرئيسية لسوق الكهرباء العربية المشتركة، ومنها الاتفاقية العامة واتفاقية السوق.

وما كان من الممكن تحقيق هذا لولا الدور القيادي لجامعة الدول العربية كرائد إقليمي في الدعوة من أجل سوق الكهرباء العربية المشتركة، ودعم مجموعة التنسيق العربية من

خلال الصندوق العربي [الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي] والعمل الجاد للجان الفنية، والسعي الدؤوب لمهندسين مخلصين وخبراء المرافق من كل الدول العربية.

إن نتائج تعاوننا حتى الآن تبعث فينا الثقة بأن بلدان المنطقة ستستفيد استفادةً عظيمة من زيادة المشاركة الفعالة في تجارة الكهرباء، ومن الاستثمارات المشتركة في مرافق البنية التحتية اللازمة.

وخلال الفترة حتى عام 2035، يُقدَّر إجمالي الوفر المحتمل في التكاليف بما يتراوح من **91 مليار دولار إلى 135 مليارا**، وذلك بفضل توفير الوقود المستخدم، وتحسين انتظام الشبكات، وتفادي استثمار كل بلد على حدة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إننا نتوقع أيضا أن تصاحب التكامل الإقليمي تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة وزيادة حادة **في قدرات الطاقة المتجددة إلى ما يصل إلى 30% من القدرات الإجمالية في عام 2035** (بالمقارنة مع 1.4% في 2018).

وعلى المستوى التقني، توجد أدوات تحليلية تجعل من الممكن تطبيق نهج رشيد في تحديد أفضل الفرص التي يتيحها تكامل أسواق الطاقة، مثل مشروعات الربط البيني ذات الأولوية التي تبشر بأعلى معدلات استغلال لأصول البنية التحتية، وفي نهاية المطاف بأكبر عوائد اقتصادية.

إن التخطيط الاستثماري على النحو الأمثل على مستوى المنطقة باستخدام أدوات مثل نظام إدارة أداء المشروعات يُبشِّر بزيادة ثلاثة أمثال في معدلات استغلال خطوط الربط البيني القائمة العابرة للحدود بالمقارنة بمعدلات الاستغلال الحالية.

ويُعد وجود **مؤسسات إقليمية قوية شرطا ضرورياً** لنجاح كل هذه الجهود. وتأتي مساعدة البلدان المتعاملة معنا على بناء هذه المؤسسات في صميم تعاوننا مع البلدان الرائدة في المنطقة.

إن إقامة أسواق إقليمية للطاقة وإنجاحها عملية واسعة تستغرق وقتا، وتتطلب إرادة سياسية، والتحلي بكثير من الصبر والجلد. وتُظهر الخبرات المكتسبة أن بناء أسواق مشتركة يستلزم ***التعاون الفعال*** بقدر ما يتطلب تعزيز التنافسية.

[وإننا ندرك] أن تكامل الأسواق ينطوي على بعض **جوانب الاقتصاد السياسي**، مثل التوازن الدقيق بين الحافز إلى جني ثمار التجارة والحاجة إلى مواصلة العمل لتحقيق مصالح المجتمعات المحلية [سواء كان يعتقد أن تلك المصالح تتطلب إصلاحات لقطاع الطاقة المحلي أم لا]. ويتمثل موقفنا في أن اضطلاع الدول المشاركة بمسؤوليتها ضروري لنجاح جهود التكامل الإقليمي. بيد أن المنافع المشتركة الموثقة توثيقا جيدا لتجارة الطاقة، ومنها تحسين أمن الإمدادات تتيح إقامة أساس اقتصادي متين للاضطلاع بمثل هذه المسؤولية على المستوى الوطني.

أصحاب المعالي

إن **الابتكار عامل رئيسي** في نجاح تحوُّل الأسواق الذي نشهده على مستوى العالم في قطاع الطاقة اليوم.

ويتجلَّى هذا التحوُّل في كل أنحاء القطاع – من النمو الهائل للطاقة المتجددة، إلى السبل الجديدة للتكيف مع صدمات تغير المناخ وتقلب أسعار النفط، إلى تبني نماذج تمويل جديدة تدعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات خطوط الربط البيني العابرة للحدود [وهو قطاع كان يهيمن عليه دائما تمويل القطاع العام].

إننا نؤمن بأن مؤسسات التنمية ومنها مؤسستنا يجب عليها أن تواكب هذه التغيُّرات التحولية، ليس هذا فحسب، بل ينبغي أيضا أن تقود التغيُّر وتحرص على أن تكون بلدان هذه المنطقة جزءا منه.

إن مجموعة البنك الدولي ملتزمة بالتكاتف مع مؤسسات التنمية الإقليمية لتقديم الدعم الفني والمالي في المجالات الرئيسية التي من شأنها حث خطى إقامة **السوق العربية المشتركة للكهرباء** مثل ما يلي:

- ***تنفيذ التصميم المبدئي للسوق*** في مرحلة التحول الأولى (2019-2024).
- **إطلاق آلية التسعير التجريبية لتجارة الكهرباء العابرة للحدود التي ستستضيفها المملكة العربية السعودية** بغية التغلب على الآثار المثبطة للدعم المحلي للوقود على تجارة الكهرباء.
- ***إنشاء المؤسسات الإقليمية للسوق العربية المشتركة،*** ومنها لجنة مُشغِّلي شبكات نقل الكهرباء، واللجنة الاستشارية والتنظيمية، والأمانة العامة ***للسوق العربية المشتركة للكهرباء*** التي ستدعم المؤسسات الإقليمية، وميسر السوق العربية المشتركة.
- ***النهوض بإعداد مشروعات استثمارية معينة ضرورية لتوسيع التجارة الإقليمية*** إلى جانب تدابير خفض المخاطر لضمان إمكانية تمويلها وربحيتها.

وختاما، أغتنم هذه الفرصة للتأكيد أن الوقت ثمين، وقد سنحت لنا اليوم فرصة هائلة لاغتنام زخم عملنا المشترك والبناءً على ما حققناه، وأن نبعث برسالة قوية إلى العالم تُؤكِّد التزامنا بالإسراع بالموافقة على اتفاقيات السوق، وتذليل ما تبقى من عقبات على الطريق نحو إقامة سوق كهرباء تؤدي كامل وظائفها في المنطقة.

ومجموعة البنك الدولي على أهبة الاستعداد لمساندة جامعة الدول العربية والعمل جنبا إلى جنب مع كل البلدان الحريصة على تحقيق تحولها إلى نموذج مبدئي لسوق عربية مشتركة للكهرباء تؤدي وظائفها كاملةً في السنوات المقبلة، وهو ما نعتبره ضروريا للنجاح في تشغيل هذه السوق في المستقبل.

شكرا على اهتمامكم.

(مرفق رقم 6)

جامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي

ادارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

سعادة السفير/ كمال حسن علي

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
في افتتاح أعمال
" الدورة الثالثة عشرة
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء"

(الأمانة العامة: 2019/11/5)

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء

أصحاب السعادة ممثلي الاتحادات والمنظمات الدولية والإقليمية.

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه لمن دواعي سروري أن اتقدم إليكم بالتهنئة بحلول ذكرى المولد النبوي الشريف كما يسرني ويشرفني الترحيب بكم أصحاب المعالي والسعادة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "بيت العرب" بمناسبة افتتاح فعاليات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بتحية تقدير وإعزاز لمعالي الدكتور/ خالد علي الفاضل وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بدولة الكويت لرئاسته أعمال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء وعلى ما حققه المجلس من نجاحات خلال فترة ترأسه للمجلس، والشكر موصول أيضاً لكافة الوزراء العرب المعنيين بالكهرباء في دولنا العربية على تعاونهم المستمر ودعمهم لكافة القرارات الصادرة عن المجلس ومكتبه التنفيذي، متمنياً استمرار التعاون القائم والمثمر بين المجلس الوزاري العربي للكهرباء وكافة الوزارات والهيئات المعنية بشؤون الكهرباء والطاقة .

كما أهنئ معالي المهندس عبد الحميد محمد حمزة رئيس مجلس الإدارة بالشركة العامة للكهرباء بدولة ليبيا على ترأسه الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، مع تمنياتي لمعاليه بكل التوفيق والنجاح في إدارة اجتماعنا اليوم ومتابعة أعمال المجلس للمرحلة القادمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الدكتور محمد شاكر المرقبي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي على جهوده المقدرة في إدارة المكتب التنفيذي في دورته السابقة.

أصحاب المعالي والسعادة ،،،

لقد حقّق مجلسكم الموقر العديد من النجاحات على مدار 25 عاماً من عمره، ثماراً كثيرة حصدناها جميعاً من خلال الارتقاء بقطاع الكهرباء وتنسيق السياسات العربية في هذا المجال، ويأتي في مقدمة تلك النجاحات الموافقة على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي وقع عليها ممثلو 14 دولة عربية على هامش المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة (ابريل 2017)، ثم تبع ذلك توقيع كل من الأردن وفلسطين ليصبح عدد الدول الموقعة على مذكرة التفاهم 16 دولة حتى الآن ليصبح موضوع دعم السوق العربية المشتركة للكهرباء من أهم الموضوعات التي باركتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (الجمهورية اللبنانية: يناير/ كانون ثان 2019) حيث رحبت القمة بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم، ودعتهم لتنفيذ ما جاء بها.

وفي هذا الإطار؛ لا يفوتني توجيه الشكر للبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على الجهد والدعم المبذولين لدعم إنشاء وتطوير سوق الكهرباء العربية من جهة، والتحضير للمؤتمر الإقليمي لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية هنا بالقاهرة يومي 6 و7 نوفمبر 2019 .. والذي يسرنا تشريفكم بحضوره والمشاركة في فعالياته.

الحضور الكرام،،،

لا يخفى عليكم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض دولنا العربية وبالخصوص الصومال واليمن، إن واجبنا هو تقديم العون لأشقائنا وذلك يتطلب منا كحكومات ومؤسسات تمويل عربية وإقليمية تقديم الدعم والمساندة الفنية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في قطاع الكهرباء، وفقاً لاحتياجات هاتين الدولتين العربيتين لعلنا نستطيع المساهمة لتقليل المعاناة وتحقيق التعافي المنشود.

أصحاب المعالي والسعادة ،،،

يتوجه العالم بشكل متزايد إلى تنويع مصادر الطاقة وخاصة مصادر الطاقة المتجددة. وتستثمر دول العالم مئات المليارات من الدولارات سنوياً في الطاقة المتجددة، وتتوقع تقارير دولية أن يبلغ إجمالي الإنفاق العالمي على مشاريع الطاقة 45 تريليون دولار خلال السنوات الأربعين المقبلة وذلك بهدف تعزيز الخيارات المختلفة لمصادر الطاقة.

إن الطلب على مصادر الطاقة في تزايد مستمر ومنطقتنا العربية مثال حي على ذلك حيث يشكل معدل الطلب على الكهرباء حوالي ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، فالدول العربية تعتمد اعتماداً شبه كامل على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث يمثل هذان المصدران أكثر من 90 % من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حسب إحصاءات 2017؛ لذلك فإن رؤيتنا لمواضيع الطاقة ترتكز على محور أساسي تنتهجه معظم الدول العربية ألا وهو تنويع مصادر الطاقة واستثمار كل ما تنعم به هذه الرقعة من العالم من خيرات ومحور آخر لا يقل عنه أهميةً وهو تعزيز التوجه العربي بكل مستوياته نحو التكامل، ولذلك كان توجه مجلسكم الموقر الذي عملت على تنفيذه الأمانة العامة هو تطوير استخدامات الطاقة المتجددة وتعزيز برامج كفاءة الطاقة حيث تم اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة من قبل القادة العرب خلال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة بالجمهورية اللبنانية في يناير 2019، كما تم الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية المعروضة على معاليكم لاعتمادها وإلحاقها بالاستراتيجية؛ وأدعو بهذه المناسبة مؤسسات التمويل والشركاء الإقليمين والدوليين للمساهمة في تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وتقديم الدعم اللازم لذلك.

وفي إطار الطاقة المستدامة أيضاً مطروح على جدول أعمالكم وللمرة الأولى موضوعان يمثلان أهمية كبيرة للمنطقة العربية الأول حول تحويل النفايات الصلبة إلى طاقة والآخر

حول غاز الهيدروجين حيث يزدهر حالياً برنامج تحويل النفايات الى طاقة بواسطة تكنولوجيات تولد منها كهرباء أو حرارة أو وقوداً حيوياً أو وقوداً اصطناعياً؛ وقد ترون ضرورة إعداد خارطة طريق لدراسة إمكانية استغلال النفايات كمصدر للطاقة، شاملةً بناء القدرات والإمكانات المتاحة والأنظمة والتشريعات المطلوبة لهذه الغاية.

من جانب آخر يمكن لاقتصاد الهيدروجين باعتباره أحد أهم مصادر الطاقة في المستقبل أن يساعد الدول العربية على توفير مليارات الدولارات كل عام عن طريق خفض تكاليف الطاقة، والمساهمة في استدامة قطاع الطاقة، ويتوجب علينا في هذا الصدد، تقييم إمكانات الهيدروجين ومدى مساهمته في إمدادات الطاقة لعام 2040؛ وبلورة رؤية عربية تساعد على الاستفادة من هذا المصدر الواعد.

أصحاب المعالي والسعادة ،،،

إن جدول أعمال مجلسكم الموقر اليوم حافل بالموضوعات الهامة، وأنا على ثقة تامة بأن جمعكم الكريم سيوفق في إصدار القرارات الصائبة تجاهها.

في ختام كلمتي، لا يسعني سوى التوجه بالشكر والتقدير للجهود المبذولة في سبيل إنجاح أعمال هذا الاجتماع من جانب كافة الأطراف المشاركة
فشكراً لكم جميعاً .. وشكراً للخبراء العرب الذين أعدوا لهذا الاجتماع، متمنياً من الله العلي القدير أن يوفقكم ويعينكم على تحقيق كل آمال وطموحات المواطن العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

(مرفق رقم 7)

جامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي

ادارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة

معالي المهندس/ ظافر ملحم

رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

دولة فلسطين

معالي الأخ المهندس/عبد المجيد محمد حمزة رئيس مجلس الإدارة بالشركة العامة للكهرباء في دولة ليبيا/ رئيس الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

معالي الأخ الدكتور/ خالد الفاضل وزير النفط ووزير الكهرباء والماء في دولة الكويت/ رئيس الدورة السابقة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

معالي الاخ الدكتور/ كمال حسن علي الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة، الحضور الكريم

يُسعِدني ويشرفني أن أمثلَ دولةَ فِلسطين في اجتماعِ الدورةِ الثالثةَ عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي يأتي في ظروف صعبة تمر بها منطقة الشرق الاوسط عامة والقضية الفلسطينية خاصة. فخلال الفترة التي تلت اجتماع مجلسكم الموقر في جلسته الثانية عشر والتي عقدت في شهر نيسان من عام 2017 مرت القضية الفلسطينية في مراحل عصيبة ، نتيجة سياسة الادارة الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية والقرارات المنحازة لدولة الاحتلال الاسرائيلي التي صدرت عن هذه الادارة ، والتي اعتبرت بمثابة وعد ثانٍ (بعد وعد بلفور) مِن مَن لا يملك لمن لا حق له في أرض فلسطين.....من خلال ما يسمى بصفقة القرن. أما الشق الاقتصادي من هذه الصفقة أُعلن عنه في ورشة البحرين والتي من خلالها قدم صهر ترامب كوشنير عروض لمشاريع تنموية بتكلفةٍ مالية مبالغٌ فيها.....في محاولة لتسويق صفقة القرن. حيث اعلن كوشنير عن الاسعار او المقابل المادي قبل ان يعلن عن السلعة أو ما يسمى بالشق السياسي للصفقة. بالتاكيد حتى هذه اللحظة لم يعلن كوشنير عن التفاصيل المتعلقة بالشق السياسي كما يدعون.....لكننا بالتاكيد نعلم التفاصيل التي لن يشملها الشق السياسي من صفقة القرن. فهي لن تشمل

موضوع القدس ، ولن تشمل حق العودة للاجئين ، ولن تشمل حل الدولتين ، ولن تشمل تفكيك المستوطنات ، ولن تشمل العودة ال حدود 4 من حزيران 1967 . فما هي تفاصيل الشق السياسي يا اصحاب المعالي والسعادة؟

ولا تخفي واشنطن نيَتَها، فلن تكون هناك أموال إذا لم توافق جميع بلدان المنطقة على هذه الصفقة وهي لغة السمسرة والبورصات وتجارة العقارات ، لكن أحدًا في المنطقة لا يريد الموافقة على خطة تعد بالاستثمارات، من دون معرفة المقابل السياسي الذي ستطلبه واشنطن. فلن نقبل أن يكون هناك سعر للشهيد وسعر للمصاب وسعر للاجئ وسعر لأي متر مربع من أرض فلسطين !!!

أصحاب المعالي والسعادة
الحضور الكريم

في كل يوم تفاجئنا حكومة الإحتلال بإجراءات قمعية تعسفية يكون العقاب الجماعي عنوانُها ، فنحن نمر في هذه الفترة بإجراءاتٍ مبرمجةٍ من قبل حكومة الاحتلال وشركة كهرباء اسرائيل لقطع التيار الكهربائي عن المدن الرئيسية التابعة لأكبر شركات التوزيع وأقدمها في فلسطين.....وهي شركة كهرباء محافظة القدس وذلك بداعي الديون المتراكمة على الشركة بالرغم أننا توصلنا لإتفاق لجدولة جزء من هذه الديون ولكن كما هو الحال في جميع الاتفاقيات تراجعوا عن هذا الإتفاق للضغط على شركة كهرباء محافظة القدس محاولين التضييق عليها تمهيداً للإستيلاء على هذه الشركة لأن اسمها مقرون بمدينة القدس.

ان هذا الإجراء جاء بعد عدد من العقوبات التي أثرت على قدرة المواطن الفلسطيني من تسديد فواتير استهلاك الكهرباء وأخص بالذكر حجز أموال العائدات الضريبية الفلسطينية لثمانيةَ أشهر لم يحصل خلالها الموظفين إلا على جزء من أجورهم الشهرية.

أصحاب المعالي والسعادة ، الحضور الكريم،

تبنت الحكومة الفلسطينية قراراً بالأنفكاك التدريجي عن الإقتصاد والخدمات الإسرائيلية ، والذي يأتي منسجماً مع أبسط المبادئ التي تؤدي إلى الوصول للأمن الطاقي في فلسطين والذي يتمحور في ضرورة تنوع مصادر الطاقة الكهربائية وتخفيف الإعتماد على مصدر واحد ووحيد ألا وهو المصدر الإسرائيلي. فقبل سنوات قليلة كان المصدر الوحيد للطاقة الكهربائية هو شركة كهرباء اسرائيل وذلك نتيجة الاجراءات التي قامت بها سلطات الإحتلال لتدمير أي جهد لبناء مصادر فلسطينية ذاتية فكان الإعتماد عليهم 100 %.

أما في الوقت الحالي وبالرغم من المعيقات التي يفرضها الاحتلال تم تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات أدت إلى تخفيض الإعتماد على الشركة الإسرائيلية سواء من خلال مشروعي الربط الإقليمي مع الاشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية (وهنا اسمحوا لي ان اشكر كل من معالي الاخت هالة الزواتي وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية ومعالي الاخ الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر على الاهتمام بتوسعة الربط الكهربائي بين بلديهما وفلسطين والذي يهدف الى زيادة كميات الطاقة الموردة لفلسطين قدر الإمكان لتحل محل الكهرباء الإسرائيلية).....وهنا لابد من طلب مساعدة جميع الأشقاء في الدول العربية والصناديق العربية والاسلامية لمد يد العون لتمويل هذه المشاريع الحيوية والتي تتماشى مع خطة الربط الاقليمي وانشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء وتساعدنا في التحرر من التبعية الكهربائية للاحتلال.

كم قمنا ببناء اول محطة لتوليد الكهرباء في قطاع غزة بقدرة 140 ميجا واط والتي دمرت عدة مرات خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الاعوام 2008 و 2012 و 2014 .

كما نعمل على التحضير لبناء محطة توليد في شمال الضفة الغربية تحديداً في مدينة جنين بقدرة 460 ميجا واط.
هذا بالإضافة إلى مشاريع في مجال توليد الطاقة الكهربائية بواسطة المصادر البديلة وخاصة باستخدام الطاقة الشمسية ، حيث تم ربط أكثر من 60 ميجا واط على الشبكات والعمل جارٍ لربط أكثر من 100 ميجا واط قبل نهاية عام 2020. وهنا اسمحوا لي دعوة القطاع الخاص في الدول العربية الشقيقة للإستثمار في فلسطين في هذه المشاريع الحيوية .

كما اطلقت سلطة الطاقة الإستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تؤكد على زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة الطاقة بحيث تهدف إلى توفير 50% من احتياجات فلسطين من الكهرباء من خلال الإنتاج المحلي بحلول عام 2023. كما تهدف إلى تشجيع استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لزيادة نسبة مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي.

أصحاب المعالي والسعادة
الحضور الكريم

دولة فلسطين ضمن الدول التي وقعت على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي تأتي لتفعيل التعاون العربي المشترك في مجال الكهرباء. والتي ستساهم في تسريع تبادل الطاقة بين الدول العربية مما يفسح المجال للاعتماد اكثر على الاشقاء العرب في التحرر من التبعية لدولة الاحتلال .

و اسمحوا لي أن أتقدم للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشكر والتقدير على تنظيم اجتماعات هذه الدورة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

رسالة حول
دور هيئة الربط الكهربائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في الإطار التنظيمي والمؤسسي
للسوق العربية المشتركة للكهرباء

هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC INTERCONNECTION AUTHORITY
Chief Executive Office | مكتب الرئيس التنفيذي

التاريخ: ٢٠١٩/١١/٣م
الرقم : هـ ر/٢٠١٩/٤٨

سعـادة المهندسة / جميلـة يوسـف مطـر **حفظها الله**
مدير إدارة الطاقة
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: دور هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإطار التنظيمي والمؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء

تهديكم هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أطيب تحياتها، وتشيد بالدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية وإدارة الطاقة خاصة في تنسيق وإعداد وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. ومن واقع دعم الهيئة لتلك الجهود المباركة نود تقديم مرئيات الهيئة كما يلي:

أولا: دور هيئة الربط الكهربائي في الإطار التنظيمي والمؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء

إشارة الى مرئيات البنك الدولي حول الإطار التنظيمي والمؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، والتي تضمنت دور مقترح لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمركز إقليمي تنسيقي للسوق العربية، عليه أفيد سعادتكم بما يلي:

نظراً للدور المحوري والخبرة التراكمية لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنسيق عمليات الشبكة الخليجية المترابطة وسوق الكهرباء الخليجي خلال السنوات العشر الماضية، فقد وجه مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على المقترح بتولي الهيئة مسئولية تنسيق العمليات، وإدارة السوق الكهربائي بين الدول العربية، وذلك رغبة من الهيئة في تطوير والدفع قدماً بمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء في حال تكليفها بمهام لجنة مشغلي نظم النقل الإقليمي والمركز الإقليمي التنسيقي للسوق، حيث يمكن في تلك الحالة تلافي مصاريف رأسمالية كبيرة في إنشاء مركز إقليمي جديد، على ألا تتحمل الهيئة اي مصاريف او التزامات مالية إضافية.

لذا نقترح أن يتم التنسيق من خلال جامعة الدول العربية مع الهيئة والبنك الدولي لوضع تصور متكامل لقيام هيئة الربط بدور وسيط السوق العربية المشتركة ومهام لجنة مشغلي نظم النقل العربية، دون أن تتحمل الهيئة اي مصاريف او التزامات مالية إضافية، متضمنة التغييرات اللازمة في الاتفاقيات وعرضها على اللجنة التوجيهية.

[illegible] | [illegible] | [illegible]
[illegible]

ثانيا: تعريف ومسئوليات وسيط السوق الإقليمي الفرعي ومشغل أنظمة النقل الإقليمية الفرعية

تبين لنا من خلال النسخة الأخيرة من اتفاقيات الربط العربي والتي تم استلامها بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ أنه تم حذف تعريف ومسؤوليات وسيط السوق الإقليمي الفرعي Sub-Regional Market Facilitator وتعديل مسئوليات مشغل أنظمة النقل الإقليمية الفرعية Sub-Regional TSO لذا نود توضيح التالي:-

- ان دور وسيط السوق الإقليمي الفرعي Sub-Regional Market Facilitator كما ورد في النسخة السابقة من اتفاقيات الربط العربي هو دور حيوي وضروري لخلق سوق على المستوى الإقليمي الفرعي وهو ما تقوم به هيئة الربط الخليجي على مستوى دول الخليج (وينطبق ذلك على الربط المغاربي والربط الثماني) وهو نموذج معمول به في الأسواق العالمية ونرى ضرورة ان يعاد تضمينه في اتفاقيات الربط العربي.

- بالإضافة الى الدور المقترح في "أولا" بقيام الهيئة بدور المشغل الإقليمي للسوق العربية Regional Market Facilitator تقوم هيئة الربط الكهربائي الخليجي بدور وسيط السوق الإقليمي الخليجي حسبما نصت عليه اتفاقيات الربط الخليجي، لذا من الضروري ان تتضمن اتفاقيات الربط العربي ما يحفظ هذا الحق لهيئة الربط الخليجي حاليا ومستقبليا.

- التعديل الأخير الذي ادخل على تعريف مشغل أنظمة النقل الإقليمية الفرعية Sub-Regional TSO يقيد صلاحياته ومسؤولياته ضمن "المنشآت المحددة التي تسيطر عليها كما حددها أصحابها" حيث يتعارض مع ما تقوم به هيئة الربط حاليا من مسؤوليات ليست بالضرورة من ضمن "المنشآت المحددة التي تسيطر عليها" كمراقبة الاحتياطي الدوار لكل دولة او جوانب امن الشبكة، وبذلك يتعارض التعديل المذكور مع اتفاقيات الربط الخليجي.

لما تقدم يرجى التفضل بالعلم بأنه ليس لدى الهيئة مانع بالموافقة من حيث المبدأ على مشروع الاتفاقية العامة ومشروع اتفاقية السوق العربية مع مراعاة الملاحظات أعلاه على أن يتم عقد اجتماع ثلاثي يضم إدارة الطاقة والبنك الدولي وهيئة الربط لاقتراح التعديلات الضرورية على نص مشروع الاتفاقيتين وعرضها على اللجنة التوجيهية.

ولسعادتكم خالص تحياتي،،،

الرئيس التنفيذي

م. أحمد علي الإبراهيم

Interconnection to the World | Kingdom of Saudi Arabia - P.O. Box [illegible] Dammam [illegible]
Tel. [illegible] Fax. [illegible]
www.gccia.com.sa